الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديـــوان

خلية الإعلام والاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع

السبت 30 مارس 2024

نشاطات الوزير

الشعب
ech-chaab
يومية إخبارية وطنية تأسست في 11 ديسمبر 1962

تقديم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.. بداري

الباحثون مدعوون لتحويل نتائج الأبحاث العلمية إلى مشاريع

دعا وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري الخميس من تيبازة الباحثين في مختلف المراكز الوطنية للبحث العلمي، إلى العمل على تثمين نتائج الأبحاث التي يقومون بها وتحويلها إلى مشاريع لجعلها تقدم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

قال الوزير في تصريح صحفي في ختام زيارته لمركز البحث العلمي والتقني في التحاليل الفيزيائية والكيميائية لبواسماعيل، إن "التوجه الجديد للاقتصاد يفرض على الباحثين مضاعفة الجهود من أجل تثمين منتجات البحث العلمي وتحويلها الى مشاريع ومنتجات ربحية"، مؤكدا أن ذلك يشكل أحد "الأهداف الإستراتيجية" للقطاع.

وأضاف أن "اليوم أكثر من أي وقت مضى، مطلوب أن يتجه الباحث إلى الصناعة والترويج لابتكاره".

وعن مركز البحث العلمي والتقني في التحاليل الفيزيائية والكيميائية، اعتبر الوزير أن تسجيله لـ 25 براءة اختراع فقط خلال السنة الماضية "عدد القليل جدا بالنظر الإمكانات المجندة"، مطالبا الباحثين بـ "مضاعفة الجهود والاستجابة للرهانات الوطنية لاسيما من خلال إيجاد الحلول العلمية للإشكالات التي تواجه المجتمع".

للإشارة، قام الوزير خلال وجوده بالمركز بزيارة معرض مخصص لمختلف ابتكارات الباحثين على غرار منتجات بيولوجية خاصة بالمجائن بدون غلوتين ومشروع طائرة مسيرة تم تطويرها بهدف استغلالها في مسح احتياجات للمساحات الفلاحية الكبيرة.

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

أكد أن التوجه الجديد للاقتصاد يفرض مضاعفة جهود الباحثين .. بداري:

تحويل نتائج الأبحاث العلمية إلى مشاريع

دعا وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، أول أمس، من تيبازة الباحثين في مختلف المراكز الوطنية للبحث العلمي، إلى العمل على تثمين نتائج الأبحاث التي يقومون بها وتحويلها إلى مشاريع للمساهمة في الاقتصاد الوطني.

قال الوزير في تصريح صحفي في ختام زيارته لمركز البحث العلمي والتقني في التحاليل الفيزيائية والكيميائية لبوسماعيل، إن "التوجه الجديد للاقتصاد يفرض على الباحثين مضاعفة الجهود من أجل تثمين منتجات البحث العلمي وتحويلها إلى مشاريع و منتجات ربحية"، مؤكدا أن ذلك يشكل أحد الأهداف الاستراتيجية للقطاع. وأضاف أن "اليوم أكثر من أي وقت مضى، مطلوب أن يتجه الباحث إلى الصناعة والترويج لابتكاره"واعتبر الوزير تسجيل مركز البحث العلمي والتقني في التحاليل الفيزيائية والكيميائية، 25l براءة اختراع فقط خلال السنة الماضية "عدد القليل جدا بالنظر الإمكانات المجندة"، مطالبا الباحثين بمضاعفة الجهود والاستجابة للرهانات الوطنية لاسيما من خلال إيجاد الحلول العلمية للإشكالات التي تواجه المجتمع.للإشارة، قام الوزير بالمركز بزيارة معرض مخصص لمختلف ابتكارات الباحثين على غرار منتجات بيولوجية خاصة بالعجائن بدون غلوتين ومشروع طائرة مسيرة تم تطويرها بهدف استغلالها في مسح احتياجات للمساحات الفلاحية الكبيرة.

م.ي

ص 4

الفجر

لتقدم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني

بداري يدعو الباحثين إلى تحويل نتائج الأبحاث العلمية إلى مشاريع

■دعا وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، من تيبازة الباحثين في مختلف المراكز الوطنية للبحث العلمي، إلى العمل على تثمين نتائج الأبحاث التي يقومون بها وتحويلها إلى مشاريع لجعلها تقدم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني. قال الوزير في تصريح صحفي في ختام زيارته لمركز البحث العلمي والتقني في التحاليل الفيزيائية والكيميائية لبواسماعيل، أن «التوجه الجديد للاقتصاد يفرض على الباحثين مضاعفة الجهود من أجل تثمين منتجات البحث العلمي وتحويلها الى مشاريع ومنتجات ربحية»، مؤكدا أن ذلك يشكل أحد «الأهداف الإستراتيجية» للقطاع. وأضاف أن «اليوم أكثر من أي وقت مضى، مطلوب أن يتجه الباحث إلى الصناعة والترويج لابتكاره». وعن مركز البحث العلمي والتقني في التحاليل الفيزيائية والكيميائية، اعتبر الوزير أن تسجيله لـ 25 براءة اختراع فقط خلال السنة الماضية «عدد القليل جدا بالنظر الإمكانات المجندة»، مطالبا الباحثين ب «مضاعفة الجهود والاستجابة للرهانات الوطنية لاسيما من خلال إيجاد الحلول العلمية للإشكالات التي تواجه المجتمع». وللاشارة، قام الوزير خلال وجوده بالمركز بزيارة معرض مخصص لمختلف ابتكارات الباحثين على غرار منتجات بيولوجية خاصة بالمجائن بدون لوتين ومشروع طائرة مسيرة تم تطويرها بهدف استغلالها في مسح احتياجات للمساحات الفلاحية الكبيرة.

■ق.ج

اليومي
الشروق
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

يخص البحث العلمي والتقني في التحاليل الفيزيائية والكيميائية

بداري "غير راض" عن عدد براءات الاختراع بمركز بوإسماعيل

دعا وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، الخميس من تيبازة، الباحثين في مختلف المراكز الوطنية للبحث العلمي، إلى العمل على تثمين نتائج الأبحاث التي يقومون بها وتحويلها إلى مشاريع لجعلها تقدّم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

وقال الوزير، في تصريح صحفي في ختام زيارته لمركز البحث العلمي والتقني في التحاليل الفيزيائية والكيميائية ببوإسماعيل، إن "التوجه الجديد للاقتصاد يفرض على الباحثين مضاعفة الجهود من أجل تثمين منتجات البحث العلمي وتحويلها إلى مشاريع ومنتجات ربحية"، مؤكدا أن ذلك يشكّل أحد "الأهداف الإستراتيجية" للقطاع. وأضاف أن "اليوم أكثر من أي وقت مضى، مطلوب أن يتجه الباحث إلى الصناعة والترويج لابتكاره".

وعن مركز البحث العلمي والتقني في التحاليل الفيزيائية والكيميائية، اعتبر الوزير أن تسجيله لـ25 براءة اختراع فقط خلال السنة الماضية "عدد قليل جدا بالنظر للإمكانات المجندة"، مطالبا الباحثين بـ"مضاعفة الجهود والاستجابة للرهانات الوطنية، لاسيما من خلال إيجاد الحلول العلمية للإشكالات التي تواجه المجتمع".

وللإشارة، قام الوزير خلال وجوده بالمركز بزيارة معرض مخصّص لمختلف ابتكارات الباحثين، على غرار منتجات بيولوجية خاصة بالعجائن بدون غلوتين ومشروع طائرة مسيّرة تم تطويرها بهدف استغلالها في مسح احتياجات المساحات الفلاحية الكبيرة.

■ خ.م

النصر
ANNASR
يومية كل القطر

تنفيذا للاستراتيجية الجديدة للقطاع

بداري يدعو الباحثين إلى تحويل نتائج الأبحاث العلمية إلى مشاريع

دعا وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، أول أمس الخميس، الباحثين في مختلف المراكز الوطنية للبحث العلمي، إلى العمل على تثمين نتائج الأبحاث التي يقومون بها وتحويلها إلى مشاريع لجعلها تقدم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، مبرزا بأن ذلك يشكل أحد الأهداف الاستراتيجية للقطاع.

وفي تصريح للصحافة في ختام زيارته لمركز البحث العلمي والتقني في التحاليل الفيزيائية والكيميائية لبواسماعيل، بولاية تيبازة، أوضح بداري أن التوجه الجديد للاقتصاد يفرض على الباحثين مضاعفة الجهود من أجل تثمين منتجات البحث العلمي وتحويلها إلى مشاريع ومنتجات وبخيثة، مؤكدا أن ذلك يشكل أحد الأهداف الاستراتيجية للقطاع الرامية للاستجابة للرهانات الاقتصادية للبلاد.

وشدد الوزير بأنه مطلوب أن يتجه الباحث اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلى الصناعة والترويج لابتكاره.

وبخصوص وتيرة المشاريع المسجلة في مركز البحث العلمي والتقني في التحاليل الفيزيائية والكيميائية، لبواسماعيل، اعتبر الوزير أن تسجيله لـ 25 براءة اختراع فقط خلال السنة الماضية عدد القليل جدا بالنظر للإمكانات المجندة، مطالبا الباحثين بمضاعفة الجهود والاستجابة للرهانات الوطنية لاسيما من خلال إيجاد الحلول العلمية للإشكالات التي تواجه المجتمع.

وسبق للوزير أن أكد في أكثر

من مناسبة، أن دائرته الوزارية، أعطت الضوء الأخضر لمراكز البحث العلمي لتسويق نماذج الأبحاث العلمية، في سياق تنفيذ استراتيجية القطاع الرامية إلى تثمين نتائج البحث العلمي، خدمة للاقتصاد الوطني، مشيرا في ذات الوقت إلى أن جهود الوزارة في مجال توجيه الطلبة نحو إنشاء مؤسساتهم الناشئة سمحت بمناقشة 350 مذكرة تخرج من نمط "شهادة جامعية- مؤسسة ناشئة"، وذلك خلال السنة الدراسية الجارية، فضلا عن تسجيل 1300 براءة اختراع.

وقال بداري إن تمكين مراكز البحث العلمي من تسويق نماذج الأبحاث العلمية، يندرج أيضا في إطار تجسيد أحد التزامات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الهادفة إلى تطوير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وجعله في خدمة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية من خلال إيجاد حلول علمية وعملية للإشكاليات المطروحة في مختلف الميادين، خاصة منها تلك المتعلقة بالأمن الطاقوي والمائي والصحي.

وبخصوص جهود القطاع في مجال توجيه الطلبة نحو إنشاء مؤسساتهم الناشئة، كشف الوزير عن تسجيل مناقشة 350 طالبا جامعيا، مذكرة تخرج من نمط "شهادة جامعية-مؤسسة ناشئة"، خلال السنة الدراسية الحالية، فضلا عن إحصاء 1300 براءة اختراع.

ع.أسابع

ص 3

EL MOUDJAHID

TRANSFORMER LES RÉSULTATS DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE EN PROJETS

L'APPEL DE BADDARI

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, a appelé jeudi à partir de Tipasa, les chercheurs des différents centres nationaux de recherche scientifique à œuvrer à la valorisation des résultats de leurs travaux de recherches en les transformant en projets susceptibles d'apporter une valeur ajoutée à l'économie nationale.

«La nouvelle orientation de l'économie requiert un redoublement d'efforts de la part des chercheurs pour valoriser les résultats de la recherche scientifique et les transformer en projets et produits rentables», a indiqué le ministre dans une déclaration à la presse, à l'issue de sa visite au Centre de recherche scientifique et technique en analyses physico-chimiques (CRAPC) de Bou-Ismail, soulignant que c'est là «l'un des objectifs stratégiques du secteur». «Aujourd'hui, plus que jamais, le chercheur est appelé à s'orienter vers l'industrie et à promouvoir son innovation», a-t-il ajouté.

S'exprimant sur les 25 brevets d'invention enregistrés par le CRAPC en 2023, M Baddari a estimé que ce chiffre «est très faible comparativement aux ressources mobilisées», appelant les chercheurs à «redoubler d'efforts et à être à la hauteur des enjeux nationaux, notamment en trouvant des solutions scientifiques aux problèmes auxquels fait face la société». Durant sa tournée au CRAPC, le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique a visité une exposition dédiée à diverses innovations, dont des produits biologiques pour pâtes sans gluten et un projet de drone destiné à être exploité pour définir les besoins des grandes surfaces agricoles.

QUOTIDIEN NATIONAL Horizons

VALORISATION DES PRODUITS DE RECHERCHE AU CRAPC

Baddari salue les chercheurs pour leur engagement

Presque une année depuis sa dernière visite au Centre de recherche et technique en analyses physico-chimiques (CRAPC) situé à Bou-Ismaïl, Kamel Baddari, ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, y est revenu, jeudi dernier, afin de s'enquérir de l'état d'exécution des orientations inhérentes à la mise en valeur des résultats de recherche et des projets innovants sur le plan socioéconomique. Kamel Baddari a salué les efforts déployés par les chercheurs et l'encadrement du CRAPC et par extension ses plateaux techniques à travers le pay. «Le CRAPC est le carrefour de jonction entre la science, le savoir et le marché, mais aussi où les résultats de la recherche scientifique et de l'innovation sont valorisés, et ce, en adéquation avec le 41e engagement du président de la République», a affirmé le ministre, qui a visité les laboratoires de recherche et d'innovation du centre de recherche en question, tout en écoutant un exposé sur les résultats des activités de l'année précédente ainsi que les perspectives des actions en cours. Avec sept filiales économiques et commerciales, le CRAPC est un centre de recherche et de développement économique qui a franchi des étapes importantes dans le process de valorisation des produits scientifiques et d'innovation à l'échelle industrielle.

Amirouche Lebbal

P 7

Le Quotidien
Edition Nationale d'Information D'ORAN

Les chercheurs appelés à faire plus

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, a appelé jeudi à partir de Tipasa, les chercheurs des différents centres nationaux de recherche scientifique à œuvrer à la valorisation des résultats de leurs travaux de recherches en les transformant en projets susceptibles d'apporter une valeur ajoutée à l'économie nationale.

"La nouvelle orientation de l'économie requiert un redoublement d'efforts de la part des chercheurs pour valoriser les résultats de la recherche scientifique et les transformer en projets et produits rentables", a indiqué le ministre dans une déclaration à la presse à l'issue de sa visite au Centre de recherche scientifique et technique en analyses physico-chimiques (CRAPC) de Bou-Ismail, soulignant que c'est là "l'un des objectifs stratégiques du secteur".

"Aujourd'hui, plus que jamais, le chercheur est appelé à s'orienter vers l'industrie et à promouvoir son innovation", a-t-il ajouté. S'exprimant sur les 25 brevets d'invention enregistrés par le CRAPC en 2023, M. Baddari a estimé que ce chiffre "est très faible comparativement aux ressources mobilisées", appelant les chercheurs à "redoubler d'efforts et à être à la hauteur des enjeux nationaux, notamment en trouvant des solutions scientifiques aux problèmes auxquels fait face la société".

Durant sa tournée au CRAPC, le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique a visité une exposition dédiée à diverses innovations des chercheurs, dont des produits biologiques pour pâtes sans gluten et un projet de drone destiné à être exploité pour définir les besoins des grandes surfaces agricoles.

L'EXPRESSION
Le Quotidien

25 BREVETS D'INVENTION ENREGISTRÉS PAR LE CRAPC

BADDARI MÉCONTENT

LE MINISTRE de l'Enseignement supérieur a appelé les chercheurs à valoriser les résultats de leurs travaux de recherche.

■ MOHAMED AMROUNI

Le ministre de l'Enseignement supérieur Kamel Baddari a effectué une visite de travail au Centre de recherche scientifique et technique en analyses physico-chimiques (Crapc) de Bou-Ismaïl. Durant sa tournée au Crapc, le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique a visité une exposition dédiée à diverses innovations des chercheurs, dont des produits biologiques pour pâtes sans gluten et un projet de drone destiné à être exploité pour définir les besoins des grandes surfaces agricoles.

Une halte où le premier responsable du secteur n'a pas manqué de « noter » les 25 brevets d'invention enregistrés par le Centre. Faisant appel en sa qualité de docteur d'État en sciences physiques et mathématiques, le ministre a estimé que ce chiffre « est très faible comparativement aux ressources mobilisées ».

Dans ce sillage, il y a lieu de noter que l'État a beaucoup investi en la matière.

Le secteur dispose de 8 plateaux techniques d'analyses physico-chimiques qui contiennent un matériel technologique de dernière génération.

Des équipements avec lesquels on pourrait analyser n'importe quelle matière et c'est très important pour le contrôle de qualité d'un côté.

Kamel Baddari en visite au Crapc

Le Crapc a été investi par la direction générale de la recherche scientifique et du développement technologique (Dgrsdt), de la mission de la mise en place de plateaux techniques d'analyses physico-chimiques implantés au sein des universités nationales.

Ces derniers sont répartis sur le territoire national de façon homogène dans le but de répondre aux besoins croissants en analyses physico-chimiques.

Les missions de ces plateaux techniques d'analyses physico-chimiques consistent en la constitution d'un pôle de compétence, de référence et d'expertise scientifique dans le domaine des analyses physico-chimiques, la participation au développement et au perfectionnement de nouvelles méthodes d'échantillonnage, d'extraction et d'analyse.

L'exécution de travaux d'études de référence et d'expertise pour le compte du secteur socio-économique dans le domaine de l'analyse physico-chimique, la création d'emplois à tous les niveaux, l'accompagnement du secteur socio- économique dans la formation et la mise à niveau des techniques d'analyses physico-chimiques, ainsi que la mise en avant du transfert du savoir-faire analytique vers le secteur économique, en adéquation avec les besoins en émergence.

De retour aux déclarations faites par le ministre de l'Enseignement supérieur, ce dernier a appelé « les chercheurs des différents centres nationaux de recherche scientifique à œuvrer à la valorisation des résultats de leurs travaux de recherches en les transformant en projets susceptibles d'apporter une valeur ajoutée à l'économie nationale ».

« La nouvelle orientation de l'économie requiert un redoublement d'efforts de la part des chercheurs pour valoriser les résultats de la recherche scientifique et les transformer en projets et produits rentables », a-t-il davantage souligné. Par ailleurs, il y a lieu de noter que le développement des produits innovants au niveau des différents centres de recherche, dans l'objectif de créer une plus-value économique est engagé dans de nombreux centres relevant du Mers. L'on citera le Centre de recherche en technologies industrielles (Crti) où les équipes de recherches séduisent. Voiture électrique, drone et épierreuse destinée à la mise en valeur des terres agricoles sont en phase de développement par les ingénieurs de ce centre qui donne de l'espoir, beaucoup d'espoir pour ce qui est de l'objectif d'amorcer la mue technologique et économique du pays.

M.A.

متفرقات

الشعب
ech-chaab
يومية إخبارية وطنية تأسست في 11 ديسمبر 1962

مدير جامعة الجزائر 3 يستقبل سفير جمهورية بنغلادش

تباحث سُبل تعزيز التعاون في مجال التعليم العالي

استقبل مدير جامعة الجزائر 3 خالد رواسكي، سفير جمهورية بنغلادش بالجزائر محمد ذوالقرنين، حيث شكل اللقاء فرصة لتعزيز العلاقات بين هذه المؤسسة الجامعية الجزائرية والجامعات البنغالية وكذا السعي لإبرام مذكرة تفاهم لبعث التبادل الأكاديمي وترقية البحث العلمي بين البلدين، بحسب ما أفاد بيان لجامعة الجزائر 3.

أوضح البيان أنه "تجسيدا للاستراتيجية الإصلاحية" التي انتهجتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وفي إطار "تعزيز انفتاح جامعة الجزائر3 على محيطها الخارجي، لا سيما في مجال التعاون الدولي"، استقبل رواسكي سفير جمهورية بنغلادش السيد محمد ذوالقرنين.

واعتبر السفير أن هذا اللقاء يعد "فرصة لتعزيز العلاقات بين جامعة الجزائر 3 والجامعات البنغالية" وكذا "السعي لإبرام مذكرة تفاهم بين البلدين على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بهدف بعث التبادل الأكاديمي لفائدة الأساتذة والطلبة والإداريين وترقية البحث العلمي من خلال النشر المشترك للبحوث والمقالات العلمية في الميادين ذات الاهتمام المشترك".

كما عبر السفير --يضيف ذات المصدر-- عن سعادته بهذا "اللقاء الثري"، متمنيا زيارة الجامعة مجددا في مناسبات أخرى لـ "توطيد العلاقات الأكاديمية الجزائرية البنغالية"، مذكرا بذات المناسبة بالزيارات التاريخية التي قام بها قادة البلدين، كزيارة رئيس جمهورية بنغلاديش الشيخ مجيب الرحمن، للجزائر لحضور مؤتمر حركة عدم الانحياز سنة 1973، ثم زيارة رئيس الجمهورية الراحل، هواري بومدين، إلى دكا سنة 1974.

بدوره، أوضح مدير جامعة الجزائر 3 أن الجزائر يعد "أول بلد عربي يعترف باستقلال جمهورية بنغلادش الشعبية في عام 1971"، وهو ما "مهد لإنشاء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بداية من 30 جويلية 1973".

وبالمناسبة، عبر عن أمله أن تكون هذه الزيارة بمثابة فرصة لـ "تمتين العلاقات الثنائية" في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، لاسيما وأن جامعة الجزائر 3 هي "أول جامعة جزائرية تتيح فرصة التسجيل في مجموعات خاصة لدراسة عدة تخصصات حصريا باللغة الإنجليزية.

كما ثمّن السفير رواسكي بـ«المجهودات" التي يقوم بها سفير بنغلادش لترقية العلاقات الأكاديمية، مؤكدا على ضرورة "العمل سويا على تجسيد كل النقاط المتفق عليها في إطار شراكة استراتيجية مثمرة بالتنسيق مع الجهات الوصية"، خاصة --كما قال-- وأنه قد تم "اقتراح احتضان محاضرة حول الاقتصاد والسياسة ينشطها السفير لفائدة الطلبة كخطوة أولى للتعاون"، وفقا لذات البيان.

الشعب
ech-chaab
يومية إخبارية وطنية تأسست في 11 ديسمبر 1962

جامعة هواري بومدين توقّع اتفاقية تعاون مع سوناطراك

تعزيز المبادلات العلمية والبيداغوجية بين المؤسّستين

وقعت جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا الخميس بالجزائر العاصمة، اتفاقية تعاون مع المديرية المركزية للبحث والتطوير لمجمع سوناطراك، تهدف الى تعزيز المبادلات العلمية والبيداغوجية بين المؤسستين، لاسيما في مجال البحث في الغاز وايجاد الحلول التكنولوجية الكفيلة بتطويره.

تم التوقيع على الاتفاقية من طرف عميد الجامعة البروفيسور جمال الدين أكرتش، والمدير المركزي للبحث والتطوير بمجمع سوناطراك، محمد مصطفى بن عمارة، بمقر الجامعة، بحضور اطارات المؤسستين، في اطار الاتفاقية-اطار الموقعة بين الطرفين خلال سنة 2021، والتي تهدف الى تعزيز التعاون المشترك.

ويهدف هذا التعاون المشترك الى تعزيز الابحاث في الغاز لاسيما لايجاد حلول لتواجد ما يعرف بـ«المسحوق الأسود" في الغاز، وهو الامر الذي "تعاني منه الشركات البترولية في الانتاج الغازي والنقل بالانابيب والحاويات، ويعاني منه المواطن أيضا في مركبته الخاصة"، بحسب الشروحات المقدمة من طرف الدكتور الباحث بالمديرية المركزية للبحث والتطوير بسوناطراك، خالد قاضي.

وبالمناسبة، أوضح بن عمارة ان هذه الاتفاقية تأتي في اطار برنامج البحث الذي تعمل به سوناطراك حاليا في جميع الميادين، حيث تهدف الى "تعزيز التعاون المشترك بين خبراء المؤسستين لانشاء برنامج بحث لدراسة كيفية التخلص من "المسحوق الاسود"، وهو الامر الذي سيشكل طريقة جديدة في معالجة الغاز ويسمح بتصدير الكمية اللازمة منه للخارج".

الشعب
ech-chaab
يومية إخبارية وطنية تأسست في 11 ديسمبر 1962

صدور القانون الأساسي للأستاذ الاستشفائي الجامعي والباحث:

اتحادية التعليم العالي توجّه رسالة شكر لرئيس الجمهورية

وجهت الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي رسالة شكر وامتنان لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، عقب صدور القانون الأساسي للأستاذ الباحث، الباحث الدائم والأستاذ الاستشفائي الجامعي وكذا الأنظمة التعويضية ذات الصلة، بحسب ما أورده، بيان لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. جاء في البيان "تسلم وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري، الخميس من الأمين العام للاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي مسعود عمارنة، المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين، رسالة شكر وامتنان موجهة لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، عقب صدور نصوص القانون الأساسي للأستاذ الباحث، الباحث الدائم وكذا الأستاذ الاستشفائي الجامعي والأنظمة التعويضية ذات الصلة".

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

بصدور القوانين الأساسية الخاصة بهم

زيادات في أجور الأساتذة الجامعيين والباحثين والاستشفائيين

4 »

ص 1

صدور القوانين الأساسية والأنظمة التعويضية للأساتذة الجامعيين

التمتع بالحريات الأكاديمية في حدود القيم الجامعية والثوابت الوطنية

صدرت في العدد 18 من الجريدة الرسمية المراسيم التنفيذية المعدلة للقوانين الأساسية الخاصة بالأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي والأستاذ الباحث والباحث الدائم.

كمال . ي

يشير المرسوم التنفيذي المعدل والمتمم، المتعلق بالقانون الأساسي للأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي، إلى أن هذه الفئة "تتمتع، في إطار ممارسة مهامها في التدريس والتكوين والبحث، بالحريات الأكاديمية في حدود احترام القيم الجامعية ودون المساس بالثوابت الوطنية والنظام العام وميثاق أخلاقيات وآداب المهنة الجامعية".

وبموجب هذا النص، يتعين على الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين "ضمان خدمتي التدريس والبحث، حيث يوزع حجم العمل المرجعي المرتبط بهما بالمناصفة، مع مراعاة حجم العمل المرتبط بممارسة أنشطة الصحة". وحدد المرسوم المذكور في صيغته المعدلة جملة من الجوانب المتعلقة بنشاطات هذه الفئة، على غرار وتائر الترقية والتكوين والاستفادة من الانتداب ومعايير التعيين في عدد من المناصب، على غرار مسؤولي المتابعة البيداغوجية ورؤساء مصالح استشفائية جامعية.

ونص المرسوم التنفيذي أيضا على أن الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين "يستفيدون من تطبيق التشريع والتنظيم المعمول بهما في مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة بالنسبة للاختراعات والاكتشافات والنتائج الأخرى للبحث المنجزة من طرفهم". أما بالنسبة للأساتذة الباحثين، فيوضح القانون الأساسي الجديد أنهم "يوظفون بصفة متربصين لمدة سنة تجريبية، يلتزمون خلالها بمتابعة تكوين يستهدف تعميق كفاءاتهم ومهاراتهم الشخصية والبيداغوجية ليتم بعدها الإعلان عن ترسيمهم". كما تضمن المرسوم كيفيات تحويل الأساتذة الباحثين، المساعدين منهم والمحاضرين، والمهام المنوطة بهم وشروط التوظيف والترقية. وبالنسبة للباحثين الدائمين الذين يضمنون نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، حدد المرسوم التنفيذي المتضمن القانون الأساسي الخاص بهم، شروط الترقية والمهام الموكلة لهم وتصنيف رتب أسلاكهم.

من جهة أخرى، صدرت في ذات العدد من الجريدة الرسمية المراسيم التنفيذية المعدلة والمتممة، المتضمنة تأسيس نظام تعويضي لفائدة الفئات الثلاثة المذكورة.

الاتحادية الوطنية للتعليم العالي توجه رسالة شكر لرئيس الجمهورية

وجهت الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي رسالة شكر وامتنان لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، عقب صدور القانون الأساسي للأستاذ الباحث، الباحث الدائم والأستاذ الاستشفائي الجامعي و كذا الأنظمة التعويضية ذات الصلة، حسب بيان لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

وجاء في البيان "تسلم وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، من الأمين العام للاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، السيد مسعود عمارنة، المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين، رسالة شكر وامتنان موجهة لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، عقب صدور نصوص القانون الأساسي للأستاذ الباحث، الباحث الدائم وكذا الأستاذ الاستشفائي الجامعي والأنظمة التعويضية ذات الصلة".

ص 4

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

ترقية التبادل الأكاديمي بين الجامعات الجزائرية والبنغالية

بحث مدير جامعة الجزائر 3، خالد رواسكي، مع سفير جمهورية بنغلادش بالجزائر، محمد ذو القرنين، فرص تعزيز العلاقات بين هذه المؤسسة الجامعية الجزائرية والجامعات البنغالية، والسعي لإبرام مذكرة تفاهم لبعث التبادل الأكاديمي وترقية البحث العلمي بين البلدين، تجسيدا للاستراتيجية الإصلاحية التي انتهجتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وانفتاح جامعة الجزائر3 على محيطها الخارجي.

ص 2

النصر ANNASR
يومية كل القراء

بصدور القوانين الأساسية الخاصة بهم

زيادات في أجور الأساتذة الجامعيين والباحثين والاستشفائيين

ص 1

الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي والأستاذ الباحث والباحث الدائم

صدور المراسيم التنفيذية المعدّلة للقوانين الأساسية

صدرت في العدد 18 من الجريدة الرسمية المراسيم التنفيذية المعدلة للقوانين الأساسية الخاصة بالأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي والأستاذ الباحث والباحث الدائم.

وبهذا الخصوص، يشير المرسوم التنفيذي المعدل والمتمم، المتعلق بالقانون الأساسي للأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي، إلى أن هذه الفئة «تتمتع، في إطار ممارسة مهامها في التدريس والتكوين والبحث، بالحريات الأكاديمية في حدود احترام القيم الجامعية ودون المساس بالثوابت الوطنية والنظام العام وميثاق أخلاقيات وآداب المهنة الجامعية».

وبموجب هذا النص، يتعين على الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين «ضمان خدمتي التدريس والبحث، حيث يوزع حجم العمل المرجعي المرتبط بهما بالمناصفة، مع مراعاة حجم العمل المرتبط بممارسة أنشطة الصحة».

وقد حدد المرسوم التنفيذي المذكور في صيغته المعدلة جملة من الجوانب المتعلقة بنشاطات هذه الفئة، على غرار وتائر الترقية والتكوين والاستفادة من الانتداب ومعايير التعيين في عدد من المناصب، على غرار مسؤولي المتابعة البيداغوجية ورؤساء مصالح استشفائية جامعية.

ونص المرسوم التنفيذي أيضا على أن الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين «يستفيدون من تطبيق التشريع والتنظيم المعمول بهما في مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة بالنسبة للاختراعات والاكتشافات والنتائج الأخرى للبحث المنجزة من طرفهم».

أما بالنسبة للأساتذة الباحثين، فيوضح القانون الأساسي الجديد أنهم «يوظفون بصفة متربصين لمدة سنة تجريبية، يلتزمون خلالها بمتابعة تكوين يستهدف تعميق كفاءاتهم ومهاراتهم الشخصية والبيداغوجية ليتم بعدها الإعلان عن ترسيمهم».

كما تضمن المرسوم أيضا كيفيات تحويل الأساتذة الباحثين، المساعدين منهم والمحاضرين، والمهام المنوطة بهم وشروط التوظيف والترقية.

وبالنسبة للباحثين الدائمين الذين يضمنون نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، حدد المرسوم التنفيذي المتضمن القانون الأساسي الخاص بهم، شروط الترقية والمهام الموكلة لهم وتصنيف رتب أسلاكهم.

من جهة أخرى، صدرت في ذات العدد من الجريدة الرسمية المراسيم التنفيذية المعدلة والمتممة، المتضمنة تأسيس نظام تعويضي لفائدة الفئات الثلاثة المذكورة.

ص 3

النصر
ANNASR
يومية كل القراء

اتحادية التعليم العالي توجّه رسالة شكر لرئيس الجمهورية

وجهت الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي رسالة شكر وامتنان لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، عقب صدور القانون الأساسي للأستاذ الباحث، الباحث الدائم والأستاذ الاستشفائي الجامعي و كذا الأنظمة التعويضية ذات الصلة، حسب ما أورده، يوم الخميس بيان لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

وجاء في البيان «تسلم وزير التعليم العالي والبحث العلمي، السيد كمال بداري، من الأمين العام للاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، السيد مسعود عمارنة، المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين، رسالة شكر وامتنان موجهة لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، عقب صدور نصوص القانون الأساسي للأستاذ الباحث، الباحث الدائم وكذا الأستاذ الاستشفائي الجامعي والأنظمة التعويضية ذات الصلة».

ANNASR
النصر
يومية كل القراء

جامعة سطيف 1

توقيع 9 اتفاقيات مع شركاء اقتصاديين

وقعت جامعة سطيف 1، فرحات عباس، سهرة أول أمس، تسع اتفاقيات مع شركاء من المحيط الاقتصادي، تهدف إلى تعزيز التعاون بين الطرفين في إطار مبدأ رابح رابح، مما ينعكس إيجابيا على واقع الاقتصاد الوطني وتطويره أكثر لمواكبة التنامي المتسارع للتكنولوجيات الحديثة على الصعيد العالمي.

وتمت مراسم توقيع هذه الاتفاقيات مع شركاء من القطاعين العمومي والخاص، تحت إشراف والي سطيف، مصطفى ليماني، ورئيس المجلس الولائي، أحمد بدر الإسلام بلقط، بقاعة «الدوم» على مستوى بارك مول، في إطار فعاليات مقهى الأعمال المنظم من طرف جامعة سطيف 1 فرحات عباس بالشراكة مع غرفة التجارة والصناعة الهضاب، حيث وقع مدير الجامعة لطرش محمد الهادي تسع اتفاقيات مع ممثلين عن غرفة التجارة والصناعة الهضاب، مديرية الصناعة، شركة اسمنت عين الكبيرة، شركة أوتوموتور، مؤسسة بوعجيل، شركة قالاسيرام، شركة مابروغاز، مخبر الريحان، ومصرف السلام.

وتهدف هذه الاتفاقيات إلى المساهمة في تطوير العلاقة بين الطرفين، من خلال تسهيل استقبال طلبة الجامعة في مختلف مراحل النشاطات البيداغوجية والخرجات الميدانية، بالإضافة إلى التنظيم المشترك للفعاليات العلمية أو التكوينية، وإجراء الخبرات العلمية، والتكوين المتبادل والتعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

ومن جهته، أبرز مدير جامعة سطيف 1، للنصر، أن هذا الملتقى يأتي في إطار العمل على تحقيق الرؤية المسطرة من طرف رئيس الجمهورية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال تفعيل قدرات الجامعة كمحرك للتطور والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، ومواكبة التطور الحاصل والمستمر عالميا، خاصة أن الآلات والتجهيزات التكنولوجية الحديثة لا تكاد تخلو من الذكاء الصناعي، بما يستوجب استغلال الكفاءات التي تزخر بها الجامعة لتكون لها مكانة فعلية ضمن الإستراتيجية الوطنية للتطور والتنمية المستدامة، والمساهمة في خلق الثروة عبر مشاريع الطلبة التي تحتاج إلى مرافقة من مؤسسات الدولة والمتعاملين الاقتصاديين، لن يتأتى هذا حسب المتحدث إلا من خلال الجلوس إلى طاولة واحدة يكون الحديث فيها بلغة وبأهداف مشتركة للوصول إلى شراكة حقيقية بمبدأ رابح رابح.

بدوره أكد، رشيد سلام، رئيس غرفة التجارة والصناعة الهضاب، أن الغرفة لعبت دورا هاما في هذا الملتقى من خلال دعوة جميع المتعاملين الاقتصاديين من أجل الاستماع إلى الجامعة، وربط العلاقة بين الطرفين من حيث البحث والاقتراحات لحل بعض المشاكل التي يلجأ المتعاملون الاقتصاديون إلى الخبرة الأجنبية لتجاوزها، مشيرا إلى أهمية هذا اللقاء خاصة بحضور عدة هيئات على غرار الصناعة، الفلاحة، البنوك، والتأمينات.

كما أكد مشاركون في هذا الملتقى من متعاملين اقتصاديين وطلبة حاملين للمشاريع، أهمية تفعيل الشراكة بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي، حيث تحدث أصحاب مؤسسات اقتصادية عن الحاجة إلى الكفاءات التي تحوز عليها الجامعة لمواكبة التكنولوجيا المتطورة بسرعة في الآونة الأخيرة، واستعدادهم لاستقبال الطلبة وتكوينهم ميدانيا والاستثمار في هذه الطاقات البشرية والأبحاث العلمية، وهو الطرح الذي أيده الطلبة من حاملي المشاريع على غرار طالب العلوم الاقتصادية هارون عبد الحميد، صاحب مشروع «خدمة» المتحصل على وسم مشروع مبتكر، الذي يستعمل في تقريب مختلف الخدمات، حيث أكد أهمية مثل هذه اللقاءات لإيجاد شراكات اقتصادية، داعيا السلطات إلى دعم أكبر لأصحاب المشاريع المبتكرة، فيما أبرزت الطالبة أماني غمود، صاحبة مشروع تطبيق «صحتي» الذي يقدم خدمات صحية للمناطق المعزولة، أهمية الملتقى من خلال تقريب الطلبة من عالم ريادة الأعمال وضمان التمويل.

غ.ل

ص 6

اليومي
الشروق
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

عقب صدور القوانين الأساسية المتضمنة التعويضات المالية الجديدة

امتيازات للجامعيين والباحثين والاستشفائيين

○ جديد الباحثين الدائمين ورتبة مدير بحث بلقب فخري

○ هذه شروط الترقية للأساتذة الاستشفائيين الجامعيين

○ مهام جديدة للجامعي الباحث ونظام تعويضي بـ3 منح

○ زوال رتبة مساعد "أ" والتوظيف بالدكتوراه

○ "اتحادية التعليم العالي" ترفع رسالة امتنان إلى الرئيس تبون

اليومي
الشروق
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

عقب صدور القوانين الأساسية بالتعويضات المالية الجديدة

هذه امتيازات الأساتذة الجامعيين والباحثين الدائمين والاستشفائيين

● "اتحادية التعليم العالي" ترفع رسالة شكر وامتنان لرئيس الجمهورية

دخلت القوانين الأساسية لكل من الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين، والأستاذة الجامعيين الباحثين والباحثين الدائمين حيز التنفيذ بعد صدورها في الجريدة الرسمية الأخيرة، حيث رسمت التعويضات المالية الجديدة الخاصة بكل فئة مع المهام وكيفية التوظيف وشروط الترقية.

إلهام بوثلجي

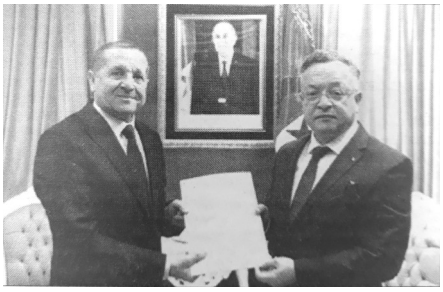

ويبرز من خلال مضمون القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث الاستشفائي الصادر في الجريدة الرسمية رقم 18 التمييز بين كل من رتبة أستاذ استشفائي جامعي مميز وأستاذ مميز ومدير بحث مميز، ويلزم الأساتذة الباحثون الاستشفائيون الجامعيون، بتقديم مهمة الخدمة العمومية للتعليم العالي والبحث العلمي من خلال التعليم والبحث في مؤسسات التعليم العالي، كما يسند لهم مهمة الخدمة العمومية للصحة في المؤسسات والهياكل الاستشفائية الجامعية.

ويحرص الأساتذة الاستشفائيون الجامعيون وفقا لذات القانون على إعطاء تدريس نوعي ومحين مرتبط بتطورات العلم والمعارف والتكنولوجيا والطرق البيداغوجية والتعليمية، ومطابقة للمقاييس الأدبية والمهنية، مع ضمان النشاطات الصحية ذات المستوى العالي، ونشاطات الصحة العمومية وجودتها، فضلا عن المساهمة في إعداد السياسة الوطنية للصحة العمومية ووضعها حيز التنفيذ، ومهام أخرى مرتبطة بالمعرفة والبحث.

ووفقا لذات القانون يستفيد الأساتذة الباحثون الاستشفائيون الجامعيون من مكافأة مقابل نشاطاتهم، ويتمين عليهم ضمان خدمتي التدريس والبحث، حيث يوزع حجم العمل المرجعي المرتبط بهما بالمناصفة، كما يمكن للأساتذة المساعدين الاستشفائيين الجامعيين الذين يحضرون أطروحة دكتوراه في العلوم الطبية الاستفادة من انتداب وفقا للشروط المحددة، كما يمكن دعوة الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين لضمان نشاطات التعليم والتكوين، في إطار اتفاقيات مبرمة بين مؤسساتهم ومؤسسات التعليم والتكوين العالي الأخرى.

شروط الترقية للأساتذة الاستشفائيين الجامعيين

أما بالنسبة للترقية، فتحدد في المدة الدنيا بالنسبة للأساتذة الاستشفائيين الجامعيين والأساتذة المحاضرين الاستشفائيين الجامعيين قسم "أ" وحسب المدتين الدنيا والمتوسطة، بالنسبة للأساتذة المحاضرين الاستشفائيين الجامعيين، قسم "ب"، كما تعتمد بصفة كاملة الخبرة المهنية المحصل عليها على مستوى المؤسسات العمومية للصحة من طرف الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي قبل توظيفه.

أما فيما يخص شروط التوظيف، يعين الأستاذ المساعد الاستشفائي الجامعي عن طريق المسابقة على أساس الاختبارات من بين الحائزين على شهادة الدراسات الطبية المتخصصة أو شهادة معترف بمعادلتها بعد إثبات سنتين من النشاط الفعلي في تخصصه في مؤسسات وهيئات عمومية للصحة، ويستفيد من دورات تكوين متواصل لتحسين المستوى.

ويستفيد من درجة أستاذ استشفائي جامعي مميز كلقب فخري، بعد أخذ رأي اللجنة الوطنية للتميز في العلوم الطبية الأساتذة الاستشفائيون الجامعيون المحالون على التقاعد قبل تاريخ سريان هذا المرسوم الذين استوفوا وهم في حالة نشاط الشروط المحددة.

صدور النظام التعويضي الجديد

أما فيما يخص النظام التعويضي للأساتذة الباحثين الاستشفائيين فشمل مراجعة ثلاث منح، وتتعلق الأولى بمنحة التعويض عن التوثيق والتي تم تحديدها بقيمة 2000دج لرتبة أستاذ مساعد استشفائي جامعي، و16500 لرتبة أستاذ محاضر استشفائي جامعي، و20500 لرتبة أستاذ محاضر استشفائي جامعي، و25000 لرتبة أستاذ استشفائي جامعي، أما التعويض عن التأطير والمتابعة البيداغوجيين فتم تحديد نسبتها من الراتب الأساسي بقيمة35 بالمئة للأستاذ الاستشفائي المساعد، و55 بالمئة للاستشفائي محاضر "ب" و70 بالمئة للأستاذ المحاضر قسم "أ" في حين تم تحديدها بنسبة 85 بالمئة للأستاذ الاستشفائي الجامعي، أما منحة التعويض عن التأهيل الجامعي فتم تحديدها من 20 بالمئة إلى غاية 60 بالمئة حسب كل رتبة ودرجة.

مهام جديدة للأستاذ الجامعي الباحث

وفي سياق ذي صلة، رسمت الجريدة الرسمية التعديلات التي مست القانون الأساسي للأستاذ الجامعي الباحث مع نظام التعويضات الخاص بهذه الفئة، حيث حدد القانون مهام الأستاذ الجامعي الباحث والمتمثلة في التدريس وفق الحجم الساعي المحدد، والانخراط في كيانات البحث العلمي، ومرافقة ومساعدة وتوجيه الطلبة، والمساهمة في تحضير إدماجهم المهني، مع تعزيز روح المقاولاتية في الوسط الجامعي الهادفة إلى خلق الثروة عن طريق تثمين الابتكار، ويمكن للأستاذ التدريس في مؤسسة جامعية أخرى، بعد أخذ الرأي المطابق للجنة الإدارية المتساوية الأعضاء المختصة، فيما يمكن للأساتذة المساعدين الذين يحضرون رسالة دكتوراه الاستفادة من انتداب وفق شروط محددة، فيما يحدد الحجم الساعي الأسبوعي للتدريس بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي.

زوال رتبة مساعد "أ" والتوظيف بالدكتوراه

وحسب ذات القانون، ستزول رتبة مساعد "أ" و"ب" تدريجيا، حيث سيعتمد التوظيف على شهادة الدكتوراه في رتبة أستاذ مساعد لتتم الترقية بعد الترسيم إلى رتبة أستاذ محاضر "ب"، ويكلف الأساتذة في مختلف الرتب بعدة مهام منها التدريس الحضوري وعن بعد والإشراف وحراسة الامتحانات وتأطير مشاريع المؤسسات الناشئة والمشاركة في فرق البحث وتنمية روح المقاولاتية وغيرها من المهام التي تم التفصيل فيها لكل رتبة في طيات هذا القانون.

النظام التعويضي شمل 3 منح

وتضمنت الجريدة الرسمية في عددها 18 النظام التعويضي للأستاذ الجامعي الباحث، والزيادات المقررة التي ستدخل حيز التنفيذ وبأثر رجعي من شهر جانفي 2024 مثلما أمر به رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، حيث تخص المراجعة ثلاث منح وتعويضات وهي منحة التوثيق والمحددة بقيمة 4 آلاف دينار للمعيد، وبقيمة 10 آلاف دينار للأستاذ المساعد، والأستاذ المساعد قسم "ب" وبقيمة 12 ألف دينار لرتبة أستاذ مساعد "أ" و16500دج لرتبة أستاذ محاضر "ب" و20500 لأستاذ محاضر "أ" و25 ألف دينار لأستاذ "بروفيسور"، أما التعويض عن التأطير والمتابعة البيداغوجيين فتحتسب بنسب متفاوتة من رتبة إلى أخرى من مجموع الراتب الرئيسي، وهي 25 بالمئة للمعيد و30 بالمئة لأستاذ مساعد، و35 بالمئة لأستاذ مساعد "أ" و55 بالمئة لأستاذ محاضر "ب" و70 بالمئة لأستاذ محاضر قسم "أ" و85 بالمئة لأستاذ التعليم العالي، في حين تم تحديد نسبة الزيادة في منحة التعويض عن التأهيل من 15 بالمئة إلى غاية 60 بالمئة حسب كل رتبة ودرجة.

هذا جديد القانون الأساسي للباحثين الدائمين

وفي ذات السياق، رسمت الجريدة الرسمية محتوى القانون الأساسي الخاص بالباحثين الدائمين، حيث حدد مهامهم وكيفيات الترقية فضلا عن النظام التعويضي الخاص بهذه الفئة، ويتمين على الباحثين ضمان نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في إطار تحقيق الأهداف المرجوة، والمساهمة في ترقية روح المقاولاتية في المؤسسة، مع مرافقة المؤسسة في إنشاء مؤسسات فرعية ذات طابع اقتصادي مكاتب دراسات مؤسسات ناشئة، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، فيما سيوضع سلك الملحقين بالبحث في طريق الزوال.

استحداث رتبة مدير بحث مميز بلقب فخري

وتم استحداث درجة مدير بحث مميز كلقب فخري، يستفيد منها بعد أخذ رأي اللجنة الوطنية للتميز، مديرو البحث المحالون على التقاعد قبل تاريخ سريان هذا المرسوم الذين استوفوا وهم في حالة نشاط الشروط المحددة في المادة 69 من المرسوم التنفيذي رقم 08-131 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالباحث الدائم.

وحسب النظام التعويضي الجديد الصادر في الجريدة الرسمية سيتم رفع منحة التوثيق حسب كل فئة للباحثين الدائمين، حيث يستفيد المكلف بالدراسات بنحو 4 آلاف دينار شهريا، أما ملحق بالبحث نحو 8 آلاف شهريا، والمكلف بالبحث 11000دج، في حين تحسب بقيمة 16500دج لأستاذ البحث قسم "ب" و20500 لأستاذ البحث قسم "أ"، و2500 دج لمدير البحث، فيما تم إقرار زيادات بنسب مختلفة كتعويض للتأطير والمتابعة العلميين، بداية بـ25 بالمئة من الراتب الأصلي للمكلف بالدراسات، و30 بالمئة لملحق البحث، و35 بالمئة المكلف بالبحث، وبنسبة 55 بالمئة لأستاذ البحث قسم "ب" و65 بالمئة لأستاذ البحث قسم "أ" لتصل إلى 80 بالمئة لمدير البحث، أما تعويض التأهيل العلمي بالنسبة للباحثين الدائمين فيحتسب بنسب متفاوتة حسب كل رتبة من 15 بالمئة إلى غاية 55 بالمئة.

وفي سياق متصل، وجهت الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي رسالة شكر وامتنان لرئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، عقب صدور هذه القوانين حسب ما أورده، الخميس بيان للوزارة.

وذكر المصدر أن الوزير كمال بداري تسلّم من الأمين العام للاتحادية مسعود عمارنة، المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين، رسالة شكر وامتنان موجهة لرئيس الجمهورية، عقب صدور نصوص القانون الأساسي للأستاذ الباحث، الباحث الدائم وكذا الأستاذ الاستشفائي الجامعي والأنظمة التعويضية ذات الصلة.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

زيادات في الأجور بأثر رجعي من جانفي 2024

القوانين الأساسية للأساتذة الجامعيين ترى النور

• لأول مرة في تاريخ القوانين الأساسية صدورها في نفس الوقت مع الأنظمة التعويضية • ترسيم الزيادات الموجهة للأساتذة الجامعيين والباحثين والاستشفائيين.. الارتياح

أخيرا، أصبحت الامتيازات التي حملتها القوانين الأساسية للأساتذة الجامعيين بمختلف تخصصاتهم والزيادات في الأنظمة التعويضية الخاصة بهم سارية المفعول وبأثر رجعي من جانفي 2024، بعد صدورها في العدد الأخير من الجريدة الرسمية، ليكون بذلك قطاع التعليم العالي أول قطاع يحدث الفارق ضمن قطاعات الوظيف العمومي.

رشيدة دبوب

● بعد أن كان سباقا في تحقيق التوافق مع الشركاء الاجتماعيين خلال مرحلة التفاوض وأول من افتك المصادقة على القوانين بمجلس الوزراء، ها هو القطاع يصل إلى نهاية مراحل الحوار الجاد بترسيم هذه القوانين، محققا نسبة رضا في أوساط الأساتذة الجامعيين الباحثين والأساتذة الباحثين الدائمين والأساتذة الجامعيين الاستشفائيين، ما يعبد الطريق لتحقيق استراتيجية القطاع المبنية على "جامعة الجيل الرابع".

وفق ما جاء في العدد الأخير من الجريدة الرسمية ضمن المراسيم التنظيمية التي صدرت خلال هذا العدد، مرسوم تنفيذي رقم 24-102 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي والمرسوم التنفيذي رقم 130.08 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث والمرسوم رقم 24-104 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالباحث الدائم، كما صدر في نفس العدد المراسيم التنفيذية الخاصة بالأنظمة التعويضية لذات الأسلاك، فإنه بالنسبة للقانون الأساسي للباحث الدائم تم ترسيم عدد من المواد على غرار المادة 4 التي نصت على دفع تعويض التوثيق شهريا للموظفين حسب الرتب والمبالغ، فالمكلف بالدراسات يتقاضى 4 آلاف دينار والملحق بالبحث 8 آلاف دينار والمكلف بالبحث 11 ألف دينار، أما أستاذ بحث قسم "ب" 16500 دينار وأستاذ بحث قسم "أ" 20 ألف دينار ومدير بحث 25 ألف دينار.

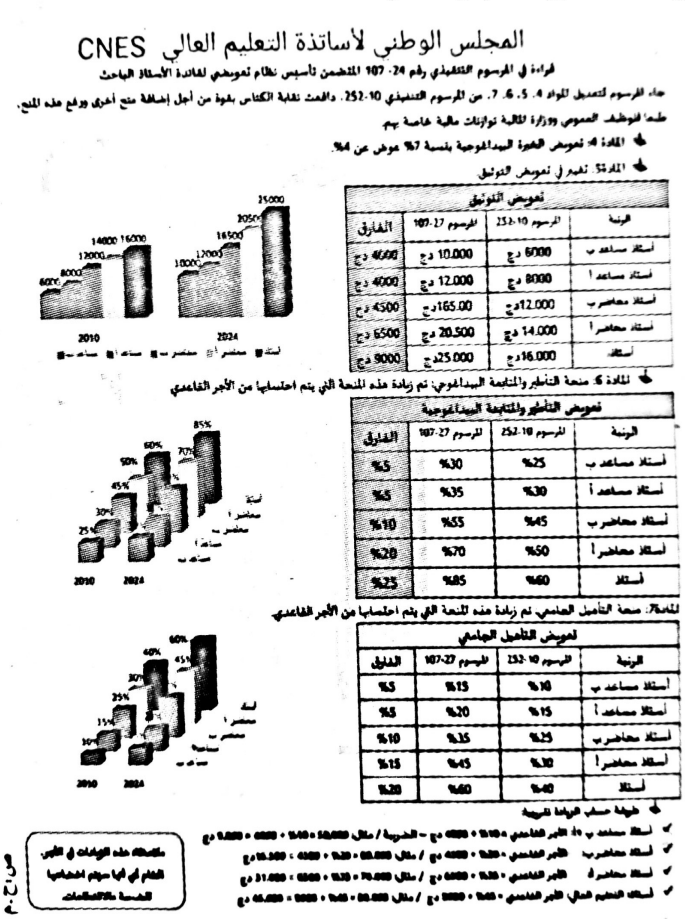

ويدفع تعويض التأطير والمتابعة العلميين شهريا للموظفين المذكورين بنسب متتالية على الشكل التالي: 25، 30، 35، 55، 65، 80 بالمائة من نسبة الراتب الرئيسي. كما يدفع تعويض التأهيل العلمي شهريا للموظفين انطلاقا من ملحق بالبحث وصولا إلى مدير بحث بنسبة بين 15 إلى 55 بالمائة من نسبة الراتب الرئيسي، إذ تكون الزيادة بـ5 بالمائة بين رتبة وأخرى.

أما ما جاء به النظام التعويضي الخاص بالأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي، فإن تعويض الخبرة البيداغوجية يدفع شهريا بنسبة 7 في المائة من الراتب الأساسي عن كل درجة. ويدفع تعويض التوثيق شهريا للموظفين بـ12 ألف دينار للأستاذ المساعد الاستشفائي، 16500 ألف دينار للأستاذ المحاضر الاستشفائي قسم "ب" و20500 دينار للأستاذ المحاضر الاستشفائي قسم "أ" و25 ألف دينار للأستاذ الاستشفائي الجامعي. ويدفع تعويض التأطير والمتابعة البيداغوجيين شهريا للرتب المذكورة بنسب تتراوح بين 35 و80 بالمائة من نسبة الراتب الرئيسي، ويدفع تعويض التأهيل العلمي شهريا بين 20 و60 بالمائة حسب الرتب ونسبة الراتب الرئيسي.

أما أهم ما جاء به النظام التعويضي لفائدة الأستاذ الباحث، تعويض الخبرة البيداغوجية يدفع شهريا بنسبة 7 بالمائة من الراتب الأساسي. ويدفع تعويض التوثيق شهريا بـ4 آلاف دينار للمعيد و10 آلاف دج للأستاذ المساعد قسم "ب" و12 ألف دينار للأستاذ المساعد قسم "أ" و16500 دج للأستاذ المحاضر قسم "ب" و20 ألفا و500 دينار للأستاذ المحاضر قسم "أ" و25 ألفا للأستاذ. ويدفع تعويض التأطير والمتابعة البيداغوجيين شهريا للموظفين المذكورين بنسب تتراوح بين 25 و85 بالمائة من نسبة الراتب الرئيسي. ويدفع تعويض التأهيل العلمي أيضا شهريا لنفس الموظفين بنسب تتراوح بين 15 و60 بالمائة من نسبة الراتب الرئيسي. وميزة الصدور هذه المرة أن القوانين الأساسية صدرت في نفس الوقت مع الأنظمة التعويضية، ما يجعل الامتيازات في المناصب ترافق الزيادات، وهي خطوة جديدة في معالجة القوانين الأساسية ستجعل القطاعات التي لم يفصل في قوانينها بعد على موعد مع نفس الإجراءات التي ستسمح برفع مستوى الثقة في الدولة بعد إبداء التزام استثناني ونظرة جديدة في تسيير التوظيف العمومي.

ر.د

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

عمارنة يسلم الوزير بداري رسالة شكر إلى رئيس الجمهورية

اتحادية التعليم العالي تشيد بالمكسب التاريخي

● سلم الأمين العام للاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، مسعود عمارنة، رسالة شكر إلى رئيس الجمهورية، تسلمها وزير التعليم العالي، عقب صدور نصوص القانون الأساسي للأستاذ الباحث والباحث الدائم وكذا الأستاذ الاستشفائي الجامعي والأنظمة التعويضية ذات الصلة.

هنأت اتحادية التعليم العالي كل الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين والأساتذة الاستشفائيين الجامعيين بمناسبة صدور القوانين الأساسية والأنظمة التعويضية الجديدة، ذات الدور المركزي في الحياة الاجتماعية والمهنية للأستاذ والباحث، التي كان يترقبها الجميع والتي استقبلها الجميع بارتياح كبير، مشيدة بهذا "المكسب التاريخي الذي يترسخ في رصيد الجزائر الجديدة ويقترن بالتزام رئيس الجمهورية الذي أوفى بما قطعه على نفسه من وعد أصبح واقعا".

وأشار الأمين العام للاتحادية، مسعود عمارنة، في تصريح لـ"الخبر"، إلى أن ورشة مراجعة القوانين الأساسية جاءت في سياق مسعى لا ينفصل عن الديناميكية التي ما فتئت تشهدها

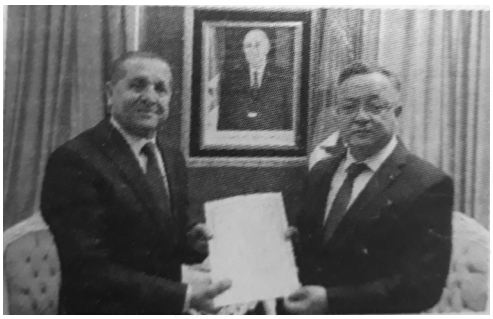

الجزائر الجديدة فيما يتصل بتحيين المنظومة القانونية بما يتوافق مع الدستور الجديد، ويتبع ذلك ما ناله قطاع التعليم العالي من حظوة مشرفة من لدن رئيس الجمهورية وعنايته بنخبة المجتمع من أجل رهان أساسي، هو أن تكون الجامعة قاطرة المجتمع ومورده الاستراتيجي للارتقاء بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا المقام توجه أمين عام الاتحادية بجزيل الشكر والتقدير إلى رئيس الجمهورية على ما تجسد في كنف حرصه على الأسرة الجامعية، إذ أن القوانين الأساسية والأنظمة التعويضية الجديدة تعرف نقلة نوعية في مجال رواتب الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين والاستشفائيين الجامعيين، كما تضمّنت أحكاما جديدة كتعزيز الحريات الأكاديمية والمساهمة في خلق البيئة الملائمة لتشجيع الطلبة وتعزيز روح المقاولاتية بهدف خلق الثروة وتقديم الخبرة والاستشارات للقطاعات الاقتصادية وغيرها من الأحكام التي تتوافق ومهام الأستاذ الباحث والباحث الدائم.

وثمن عمارنة المساعي ذات الصلة من أجل المراجعة المعمقة لهذه القوانين الأساسية، في عملية حرص عليها وزير التعليم العالي وإطارات الوزارة أيما حرص، حسبه، في سياق المتابعة الجادة لهذا الملف الهام، وهي جهود تستحق الثناء، ليتوجه بوافر الشكر والامتنان إلى وزير التعليم العالي، الأستاذ الدكتور بداري، الذي بذل جهودا كبيرة من أجل تأطير عملية مناقشة ومراجعة هذه القوانين الأساسية وإثرائها، منوها بإشراك الاتحادية الوطنية للتعليم العالي بشكل بارز في المراجعة والمناقشة.

وذكر الأمين العام للاتحادية أن ضرورة مراجعة القوانين الأساسية للأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين كانت مطلبا تقليديا وأساسيا للاتحادية، رافعت بشأنه منذ مدة، بعدما ساهمت بشكل كبير في مخرجات هذه النصوص بمقترحاتها التي كان مرجعها الأساسي الأساتذة والباحثون الدائمون عن طريق تواصلها المستمر طيلة مدة المراجعة والإثراء.

وأكد المتحدث أن الاتحادية لا تتوانى عن الانخراط في المساعي الجادة والإسهام فيما يخدم المؤسسة الجامعية والبحثية وتطويرها، لذلك يبقى دور الاتحادية منسجما انسجاما تاما مع كل رؤية مواطِنة وخطاب متّزن يخدم المؤسسات والبلاد، كونها ثابتة على نهجها المتشبع بالمبادئ التي تسمو بالفعل النقابي المكرّس لخدمة الأسرة الجامعية والحفاظ على المؤسسة الجامعية في كنف الاستقرار، موجها امتنان الاتحادية إلى وزير التعليم العالي الذي بذل جهودا كبيرة من أجل تأطير عملية مناقشة نصوص القوانين الأساسية وإثرائها، حيث تسلم الوزير أول أمس من الأمين العام للاتحادية الوطنية للتعليم العالي، مسعود عمارنة، رسالة شكر وامتنان موجهة إلى رئيس الجمهورية عقب صدور نصوص القانون الأساسي للأستاذ الباحث والباحث الدائم والأستاذ الاستشفائي الجامعي والأنظمة التعويضية ذات الصلة.

ب. وسيم

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

نقابة الأساتذة الاستشفائيين الجامعيين

"ما تحقق يضمن تقاعدا محترما للأستاذ الاستشفائي"

● أكد رئيس النقابة الوطنية للأساتذة الاستشفائيين الجامعيين، البروفيسور رشيد بلحاج، أن صدور القوانين الأساسية والأنظمة التعويضية للأساتذة أبان هذه المرة عن احترافية الدولة في الالتزام بتعهداتها والفصل في مطالب الموظفين بشكل سلس، مضيفا في تصريح لـ"الخبر" أن مطالبهم تحققت بما يضمن تقاعدا محترما للاستشفائي في انتظار نظامهم التعويضي بقطاع الصحة.

وذكر بلحاج أنه لأول مرة تصدر القوانين الأساسية مع الأنظمة التعويضية في وقت واحد، وهذا أهم مكسب بعد أن كان الوقت بينهما لا يقل عن سنتين، وبهذا يستفيد الموظفون من المكاسب التي حملتها الأنظمة التعويضية .وعاد رئيس نقابة الاستشفائيين لما حمله قانونهم الجديد، مؤكدا أن هناك مستجدات كثيرة ستجعل الموظف محمي الحقوق، حيث أدرج الفحص والمناوبة ضمن العمل البيداغوجي والعمل التكويني وأصبحا يحتسبان في تثمين عمل الاستشفائي، خاصة أنه يقدم عملا تكوينيا للمقيمين والأطباء الداخليين أثناء نشاطهم بالمستشفيات.

كما كان لهذه الفئة، حسب المتحدث، إشكال في احتساب خبرتهم في قطاع الصحة عند الالتحاق بالتدريس في التعليم العالي، فبعد أن كانت تحتسب 50 بالمائة منها فقط أصبحت مائة بالمائة، وأيضا إنشاء مناصب عليا، حيث لم تكن لهم مناصب عليا في التعليم العالي وتمكنوا من إدراج المسؤول البيداغوجي الذي ينسق بين الطلبة كمنصب عال .

أما عن المنح والعلاوات فذكر بلحاج أن الزيادات تراوحت بين 2 ملايين ونصف و5 ملايين سنتيم وبهذا فرئيس مصلحة الذي يشتغل لمدة تصل 30 سنة سيتحصل على تقاعد محترم يصل إلى 40 مليون شهريا. كما ستكون للاستشفائي علاوات على بعض المهام، فالاستشفائي الجامعي الذي يتنقل بين المستشفيات سيتقاضى مقابلا، كما توجت المكاسب بصيغة قانونية لرفع مختلف الإشكالات إلى رئيس المصلحة، خاصة ما تعلق بلجنة المنازعات، حيث كانت هناك اختلالات بين التعليم العالي والصحة، يضاف إليها امتيازات أخرى.

رشيدة دبوب

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

تنسيقية الأساتذة الجامعيين لـ"سناباب"

"المكاسب مهمة والشكر موصول للرئيس على الاهتمام والوزير على التنفيذ"

● أعربت التنسيقية الوطنية للأساتذة الجامعيين لنقابة "سناباب" عن عميق شكرها وخالص امتنانها لرئيس الجمهورية الذي أبان عن حرص شديد واهتمام بالغ بالتعليم العالي والبحث العلمي، وهو النهج الذي يعكس التوجهات الجديدة للبلاد، التي شكلت في مجملها التزامات الرئيس وتعهداته.

كما شكرت التنسيقية وزير التعليم العالي على حرصه وجهوده التي تسير قدما نحو رقي القطاع، ومن خلاله شكرت جميع إطارات الوزارة الذين وقفوا على إعداد القوانين إلى غاية صدورها. ونوه التنظيم إلى أن النقابة منذ تأسيسها دافعت دون هوادة عن مصلحة الأستاذ الجامعي، بما تقتضيه المصلحة العامة، ومنها مشاركتها في إثراء القانون الأساسي والنظام التعويضي بعد اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ديسمبر 2023 بعد أوامر الرئيس بإعادة النظر فيه.

وأشار رئيس التنسيقية عز الدين رامي إلى أنه تمخض عن القانون الأساسي للأستاذ الباحث وعن النظام التعويضي العديد من المكاسب، منها حذف رتبة أستاذ مساعد "أ" و"ب" لتتوحد في رتبة أستاذ مساعد، ذلك لأن التوظيف أصبح بشهادة الدكتوراه، وإعادة بعث رتبة أستاذ مميز، التي تكون بعد مرور 15 سنة من الحصول على رتبة أستاذ التعليم العالي، وتكون وفق شروط والتي لها أثر في النظام التعويضي قدره زيادة 50 بالمائة من راتب الأستاذ، وتحسب كذلك للأساتذة المتقاعدين دون أثر مالي قبل جانفي 2024.

وفيما يخص حركية الأستاذ فقد ضمن القانون تحويل الأستاذ من جامعة إلى أخرى وفعّل نظام الوضع تحت التصرف، كما ترتبت عن النظام التعويضي في الأجر زيادة وصفها المتحدث بالمحترمة، إذ تراوحت ما بين 10 آلاف و 55 ألف دج وذلك لكل الأساتذة حسب رتبهم العلمية ودرجات الخبرة لديهم.

رشيدة دبوب

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

مجلس أساتذة التعليم العالي "كناس"

"القانون حمل مزايا والنظام التعويضي حقق 90 بالمائة من المطالب"

● وصف مجلس أساتذة التعليم العالي "كناس" بلوغ القانون الأساسي والنظام التعويض للأستاذ الجامعي مرحلة الصدور بالخطوة المهمة التي ستجعل الأستاذ يستفيد من مزايا كثيرة في الجانب المهني وزيادات في الأجور تتراوح بين 7 آلاف و 50 ألف دينار، ما سيعيد للأستاذ مكانته الحقيقية كنخبة في المجتمع.

وقال عضو المكتب الوطني لـ"كناس"، مكلف بالاتصال، عبد الصمد سعودي، لـ"الخبر"، إن صدور القانون الأساسي للأستاذ الجامعي يأتي بعد سنوات من الانتظار، ورغم أنه لم يحقق كل الطموحات بحكم التوازنات المالية للبلاد إلا أنه عزز مكانة الأستاذ وسيعيد له مكانته كنخبة في المجتمع وسيجعله يندمج في مجال المقاولاتية والمؤسسات الناشئة التي تنتهجها الوزارة، ويكفي أنه حقق 90 بالمائة من مقترحات "كناس" التي قدمها خلال المفاوضات مع الوزارة. وعاد المتحدث إلى مضمون ما جاء به القانون والنظام التعويضي، وأكد أن 4 مواد مهمة مستها الزيادة، فالخبرة المهنية أصبحت 7 بالمائة بعد أن كانت 4 بالمائة، ومنحة التوثيق سجلت زيادة تراوحت بين 4 و9 آلاف دينار ترتفع حسب الدرجة العلمية، ومنحة التأطير المحسوبة على أساس الأجر القاعدي تضمنت زيادة بين 5 و25 بالمائة، ومنحة التأهيل الجامعي هي الأخرى حملت زيادة بين 5 و20 بالمائة .كل هذه الزيادات يأمل "كناس" من خلالها أن تعود المكانة الحقيقية للأستاذ الجامعي في ظل انهيار القدرة الشرائية، يقول عبد الصمد سعودي.

رشيدة دبوب

الفجر

صدور القانون الأساسي للأستاذ الإستشفائي الجامعي والأستاذ الباحث

الإتحادية الوطنية للتعليم العالي توجه رسالة شكر لرئيس الجمهورية

■وجهت الإتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي رسالة شكر وامتنان لرئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، عقب صدور القانون الأساسي للأستاذ الباحث، الباحث الدائم والأستاذ الإستشفائي الجامعي وكذا الأنظمة التعويضية ذات الصلة، حسب ما أورده، بيان لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وجاء في البيان «تسلم وزير التعليم العالي والبحث العلمي، السيد كمال بداري، اليوم، من الأمين العام للاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، السيد مسعود عمارنة، المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين، رسالة شكر وامتنان موجهة لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، عقب صدور نصوص القانون الأساسي للأستاذ الباحث، الباحث الدائم وكذا الأستاذ الاستشفائي الجامعي والأنظمة التعويضية ذات الصلة».

ع

ص 5

الفجر

وقعت اتفاقية تعاون في مجال الغاز مع جامعة «هواري بومدين»

نحو تعزيز المبادلات العلمية والبيداغوجية بين سوناطراك والجامعة

■وقعت جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، اول امس الخميس، اتفاقية تعاون مع المديرية المركزية للبحث والتطوير لمجمع سوناطراك تهدف الى تعزيز المبادلات العلمية والبيداغوجية بين المؤسستين، لاسيما في مجال البحث في الغاز وايجاد الحلول التكنولوجية الكفيلة بتطويره.

وتم التوقيع على هذه الاتفاقية من طرف عميد الجامعة البروفيسور جمال الدين أكرتش، والمدير المركزي للبحث والتطوير بمجمع سوناطراك، محمد مصطفى بن عمارة، بمقر الجامعة، بحضور اطارات المؤسستين، في اطار الاتفاقية-اطار الموقعة بين الطرفين خلال سنة 2021، والتي تهدف الى تعزيز التعاون المشترك.

هذا التعاون يهدف المشترك الى تعزيز الابحاث في الغاز لاسيما لايجاد حلول لتواجد ما يعرف بـ «المسحوق الأسود» في الغاز، وهو الامر الذي «تعاني منه الشركات البترولية في الانتاج الغازي والنقل بالانابيب والحاويات، ويعاني منه المواطن ايضا في مركبته الخاصة»، حسب الشروحات المقدمة من طرف الدكتور الباحث بالمديرية المركزية للبحث والتطوير بسوناطراك، خالد قاضي.

وقال بن عمارة ان هذه الاتفاقية تأتي في اطار برنامج البحث الذي تعمل به سوناطراك حاليا في جميع الميادين، حيث تهدف الى «تعزيز التعاون المشترك بين خبراء المؤسستين لانشاء برنامج بحث لدراسة كيفية التخلص من المسحوق الاسود وهو الامر الذي سيشكل طريقة جديدة في معالجة الغاز ويسمح بتصدير الكمية اللازمة منه للخارج».

هذا وأكد عميد الجامعة ان هذا الاتفاق «يأتي في إطار النظرة الجديدة التي تعتمدها الجامعة حاليا والمتمثلة في انفتاحها على المحيط الاقتصادي لاسيما مع مجمع سوناطراك الرائد في التطوير».

وسيمكن هذا التعاون مخبر «ميكانيك السيولات» التابع لكلية الفيزياء بالجامعة من تقديم اسهاماته في حل المشكلة العالمية لتواجد المسحوق الاسود بالغاز، فضلا عن مساعدة طلاب الجامعة لاسيما طلاب الدكتوراه في انشاء مؤسسات ناشئة ومؤسسات مصغرة».

■ق.ا

EL MOUDJAHID

STATUTS PARTICULIERS DE L'ENSEIGNANT-CHERCHEUR HOSPITALO-UNIVERSITAIRE, DE L'ENSEIGNANT CHERCHEUR ET DU CHERCHEUR PERMANENT

LES DÉCRETS EXÉCUTIFS PUBLIÉS AU *JO*

Les décrets exécutifs modifiant les statuts particuliers de l'enseignant-chercheur hospitalo-universitaire, de l'enseignant chercheur et du chercheur permanent ont été publiés dans le numéro 18 du Journal Officiel *du 13 mars de l'année en cours.*

Concernant le décret exécutif modifiant et complétant le décret portant statut particulier de l'enseignant-chercheur hospitalo-universitaire, le texte stipule que cette catégorie d'enseignants sont assujettis aux règles de l'éthique et de la déontologie de la profession universitaire et au règlement intérieur des établissements.

Au titre de l'exercice de leurs missions d'enseignement, de formation et de recherche, les enseignants-chercheurs hospitalo-universitaires «jouissent des libertés académiques dans les limites du respect des valeurs universitaires et sans préjudice des constantes nationales, de l'ordre public, des règles de l'éthique et de la déontologie de la profession universitaire, conformément à la législation et à la réglementation en vigueur», stipule le texte. En ce sens, les enseignants-chercheurs hospitalo-universitaires sont tenus d'assurer des charges d'enseignement et de recherche, dont le temps de travail de référence est réparti équitablement, en tenant compte du volume de travail lié aux activités de santé. Le décret exécutif,

dans sa version modifiée, a ainsi énuméré un certain nombre d'aspects liés aux activités de cette catégorie d'enseignants, notamment le rythme d'avancement dans leur carrière (promotions), la formation, l'accès au détachement et les critères de nomination dans certains de postes, comme les responsables du suivi pédagogique et les chefs de service hospitalo-universitaires. Dans le même contexte, le décret exécutif mentionne que les enseignants chercheurs hospitalo-universitaires «bénéficient de l'application de la législation et de la réglementation en vigueur en matière de droits d'auteur et de droits voisins pour les inventions, découvertes et autres résultats de recherche réalisés».

Pour ce qui est des enseignants chercheurs, le texte relève qu'ils «sont recrutés en qualité de stagiaires et sont astreints à l'accomplissement d'un stage probatoire d'une durée d'une année», ajoutant qu'ils sont également «astreints, durant cette période, avant leur titularisation, à suivre avec succès une formation visant l'approfondissement de leurs compétences et aptitudes personnelles et pédagogiques dont la durée, le contenu et les modalités d'organisation sont fixés par arrêté du ministre chargé de l'Enseignement supérieur». Il en est de même pour les chercheurs permanents qui assurent les activités de recherche scientifique et de développement technologique, dont le décret exécutif définit les modalités de promotion et les missions qui leur sont assignées ainsi que leurs classifications de leurs grades. Par ailleurs, le régime indemnitaire des trois catégories citées a été publié dans le même numéro du *Journal Officiel*.

P 6

EL MOUDJAHID

LA FNESRS REMERCIE LE PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE

La Fédération nationale de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique (FNESRS), a adressé, au président de la République une lettre de remerciement et de reconnaissance, suite à la publication des statuts particuliers de l'enseignant chercheur, du chercheur permanent et de l'enseignant-chercheur hospitalo-universitaire, ainsi que les régimes indemnitaires y afférents, a indiqué jeudi un communiqué du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique.

«Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, a reçu de la part de Messaoud Amarna, SG de la FNESRS, une lettre de remerciements et de reconnaissance adressée à Abdelmadjid Tebboune, après la promulgation des statuts particuliers de l'enseignant chercheur, du chercheur permanent et de l'enseignant-chercheur hospitalo-universitaire, ainsi que les régimes indemnitaires y afférents», lit-on dans le communiqué.

EL MOUDJAHID

STATUTS ET RÉGIMES INDEMNITAIRES

«DES NOUVEAUTÉS VALORISANT L'ENSEIGNANT UNIVERSITAIRE»

La réforme tant attendue, au cœur des décisions présidentielles, a enfin vu le jour. Les statuts et régimes indemnitaires des fonctionnaires relevant du secteur de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique ont été officiellement validés.

Cette initiative, concrétisant les décisions du président de la République a fait l'objet de discussions approfondies, dont l'objectif principal est de reconnaître et de valoriser le rôle crucial joué par ces professionnels au sein de la société. Cette réforme marque ainsi une étape significative dans l'amélioration des conditions des acteurs du secteur, reflétant l'engagement envers l'excellence académique et la contribution essentielle à l'avancement scientifique. Contacté par nos soins, le conseiller du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche indique que cette réforme se structure autour de trois axes essentiels, à savoir les droits, les devoirs et les indemnités et évoque en premier lieu les devoirs constituant les missions et les responsabilités confiées tant aux enseignants qu'aux enseignants-chercheurs, avec des ajustements significatifs dans de nombreux articles. Le Dr Abdelkrim Taferguennit a souligné l'obligation pour l'enseignant-chercheur et l'enseignant universitaire de se soumettre au Code de l'éthique et de déontologie, mettant en lumière leur dévouement et mis l'accent sur le rôle crucial de l'enseignant dans la promotion de l'enseignement à distance, ainsi que sur l'intégration de nouvelles technologies pour rester au diapason des pratiques mondiales. Poursuivant ses propos, notre interlocuteur précise que les réformes apportées visent également à encourager la contribution des enseignants à la recherche scientifique à l'échelle nationale et internationale, en utilisant les infrastructures disponibles dans les laboratoires et les équipes de recherche. Une nouvelle mission des enseignants consiste désormais à inculquer et renforcer l'esprit d'entrepreneuriat au sein des établissements universitaires en assurant l'accompagnement des étudiants dans leurs projets, les préparant ainsi à leur future vie professionnelle. En ce qui concerne les droits acquis grâce à cette réforme, le conseiller du ministre évoque la préservation des libertés académiques dans les limites des valeurs universitaires. De plus, la répartition horaire entre l'enseignement et la recherche scientifique est également envisagée de manière équitable, soulignant ainsi l'importance de valoriser la recherche.

«Introduction d'un nouveau titre de professeur émérite»

La reconnaissance académique s'étend à l'introduction d'un nouveau titre, celui de Professeur émérite. «Il est attribué aux enseignants répondant à des critères stricts, cumulant 15 ans d'expérience, ayant encadré des thèses de doctorat et ayant une contribution notable à la littérature scientifique. Il s'agit d'un titre honorifique et symbolique destiné à renforcer le prestige du corps enseignant», explique le Dr Taferguennit, estimant que l'introduction de ce nouveau titre aura un impact positif sur le classement international des universités algériennes, améliorant ainsi leur visibilité. S'agissant des nouvelles dispositions relatives aux indemnisations, il déclare qu'elles connaissent une augmentation substantielle, avec des indemnités spécifiques pour la documentation, l'encadrement, le suivi, et la qualification académique, passant de 8% à 28%. Quant aux salaires, une augmentation allant de 10.000 à 54.000 DA a été instaurée en fonction du grade de l'enseignant. «Ces nouveautés, poursuit-il, visent à accorder une place plus importante à l'enseignant universitaire et à lui conférer une valeur académique, renforçant sa valeur scientifique et de recherche. Cela contribue à améliorer les performances pédagogiques et la capacité d'assimilation des étudiants». Pour conclure, le Dr Taferguennit relève que toutes ces nouveautés témoignent de l'attention particulière accordée à l'enseignant universitaire au profit de l'Université algérienne, qui s'oriente davantage vers la création de richesse en encourageant l'entrepreneuriat au sein de l'environnement universitaire.

Kamélia Hadjib

EL MOUDJAHID

Pr RACHID BELHADJ, PRÉSIDENT DU SNECHU :

«ENCORE UN EFFORT POUR LES JEUNES HOSPITALO-UNIVERSITAIRES»

Le président du Syndicat national des enseignants chercheurs hospitalo-universitaires (SNECHU) salue les efforts appréciables déployés par l'État, particulièrement en faveur du corps professoral et des enseignants-chercheurs, et estime cependant qu'il reste «encore à faire» pour les maîtres assistants débutant leur carrière, afin de «les inciter à rester» dans le secteur de l'enseignement. Contacté par nos soins, le Pr Rachid Belhadj juge en effet nécessaire à ce qu'il y ait un effort supplémentaire de l'État concernant le régime indemnitaire pour les jeunes hospitalo-universitaires et exprime sa préoccupation quant au maintien de ces professionnels, soulignant un déficit potentiel avec l'ouverture de nouvelles annexes de facultés de médecine et des nouveaux centres hospitalo-universitaire (CHU) à travers le pays qui nécessitent la présence d'hospitalo-universitaires qualifiés. «Dans le secteur de l'Enseignement supérieur, on trouve les hospitalo-universitaires chercheurs, les enseignants chercheurs et les chercheurs permanents, formant ainsi trois entités distinctes.

Néanmoins, les hospitalo-universitaires présentent une dimension supplémentaire, étroitement liée à la santé et aux activités englobant les soins, la prévention et l'éducation», explique-t-il. Le directeur des activités médicales et paramédicales au CHU Mustapha-Pacha affirme dans le sillage que la problématique spécifique du corps des hospitalo-universitaires se distingue dans un contexte marqué par la mondialisation et la fuite des compétences vers le secteur privé et l'étranger. «Cette réalité, poursuit-il, s'accompagne d'une disparité salariale significative entre le secteur public et privé. Ce qui suscite des préoccupations quant au départ annuel d'environ 1 400 spécialistes vers l'étranger, représentant une perte considérable pour l'Algérie. Bien que les augmentations salariales pour les professeurs au sommet de la pyramide soient appréciables, atteignant 55 000 DA et 38 000 DA pour le sixième échelon des maîtres de conférences, un défi subsiste pour les maîtres assistants débutants en santé publique, avec une augmentation jugée dérisoire ne dépassant pas les 8 000 DA». Il rappelle à ce sujet que des propositions ont été formulées pour faire face à cette problématique en prenant en compte la complexité des enjeux, les conditions financières et la nécessité de respecter les spécificités de chaque corps, précisant que les propositions avancées impliquant le secteur de la Santé par le biais d'une augmentation des indemnités octroyées aux hospitalo-universitaires, en particulier pour les maîtres-assistants. Et d'ajouter :

«Cette initiative vise à équilibrer les salaires des maîtres assistants qui débutent leur carrière dont l'objectif est de trouver des mécanismes incitatifs pour intéresser ces jeunes à l'activité hospitalo-universitaire et les encourager à rester dans leur pays». Le Pr Belhadj insiste sur le besoin exprimé en hospitalo-universitaire et en maîtres-assistants pour contribuer à la formation et l'encadrement des étudiants, notamment avec l'ouverture des annexes de médecine, et insiste sur la nécessité d'encourager ces jeunes à rester en mettant en place plusieurs mécanismes. Il souligne qu'une proposition intéressante a été formulée par le SNECHU dans ce cadre, et que les ministres de la Santé et de l'Enseignement supérieur sont favorables, suivant ainsi la pratique adoptée dans de nombreux pays.

Il s'agit de l'activité lucrative qui consiste à donner l'autorisation à un hospitalo-universitaire et à un maître-assistant, à exercer dans le privé en dehors des horaires de travail, de manière réglementée. «Cette mesure offrirait aux jeunes maîtres assistants l'opportunité de demeurer dans le secteur», argue-t-il avant de faire part d'une nouvelle loi en cours d'élaboration qui encourage la complémentarité et le partenariat entre les secteurs public et privé dans toutes les activités.

Kamélia H.

QUOTIDIEN NATIONAL
Horizons

ENSEIGNANT-CHERCHEUR HOSPITALO-UNIVERSITAIRE ET ENSEIGNANT-CHERCHEUR

Les décrets exécutifs modifiant les statuts particuliers publiés au JO

Les décrets exécutifs modifiant les statuts particuliers de l'enseignant-chercheur hospitalo-universitaire, de l'enseignant chercheur et du chercheur permanent ont été publiés dans le numéro 18 du Journal officiel du 13 mars de l'année en cours. Concernant le décret exécutif modifiant et complétant le décret portant statut particulier de l'enseignant-chercheur hospitalo-universitaire, le texte stipule que cette catégorie d'enseignants est assujettie aux règles de l'éthique et de la déontologie de la profession universitaire et au règlement intérieur des établissements. Au titre de l'exercice de leurs missions d'enseignement, de formation et de recherche, les enseignants-chercheurs hospitalo-universitaires «jouissent des libertés académiques dans les limites du respect des valeurs universitaires et sans préjudice des constantes nationales, de l'ordre public, des règles de l'éthique et de la déontologie de la profession universitaire, conformément à la législation et à la réglementation en vigueur», stipule le texte. En ce sens, les enseignants-chercheurs hospitalo-universitaires sont tenus d'assurer des charges d'enseignement et de recherche, dont le temps de travail de référence est réparti équitablement, en tenant compte du volume de travail lié aux activités de santé. Le décret exécutif, dans sa version modifiée, a ainsi énuméré un certain nombre d'aspects liés aux activités de cette catégorie d'enseignants, notamment le rythme d'avancement dans leur carrière (promotions), la formation, l'accès au détachement et les critères de nomination dans certains postes, comme les responsables du suivi pédagogique et les chefs de service hospitalo-universitaires. Dans le même contexte, le décret exécutif mentionne que les enseignants chercheurs hospitalo-universitaires «bénéficient de l'application de la législation et de la réglementation en vigueur en matière de droits d'auteur et de droits voisins pour les inventions, découvertes et autres résultats de recherche réalisés». Pour ce qui est des enseignants chercheurs, le texte relève qu'ils «sont recrutés en qualité de stagiaires et sont astreints à l'accomplissement d'un stage probatoire d'une durée d'une année», ajoutant qu'ils sont également «astreints, durant cette période, avant leur titularisation, à suivre avec succès une formation visant l'approfondissement de leurs compétences et aptitudes personnelles et pédagogiques dont la durée, le contenu et les modalités d'organisation sont fixés par arrêté du ministre chargé de l'Enseignement supérieur».

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

Santé-université-recherche

Du nouveau pour les statuts particuliers

Les décrets exécutifs modifiant les statuts particuliers de l'enseignant-chercheur hospitalo-universitaire, de l'enseignant chercheur et du chercheur permanent ont été publiés dans le numéro 18 du Journal officiel du 13 mars de l'année en cours. Concernant le décret exécutif modifiant et complétant le décret portant statut particulier de l'enseignant-chercheur hospitalo-universitaire, le texte stipule que cette catégorie d'enseignants est assujettie aux règles de l'éthique et de la déontologie de la profession universitaire et au règlement intérieur des établissements. Au titre de l'exercice de leurs missions d'enseignement, de formation et de recherche, les enseignants-chercheurs hospitalo-universitaires "jouissent des libertés académiques dans les limites du respect des valeurs universitaires et sans préjudice des constantes nationales, de l'ordre public, des règles de l'éthique et de la déontologie de la profession universitaire, conformément à la législation et à la réglementation en vigueur", stipule le texte. En ce sens, les enseignants-chercheurs hospitalo-universitaires sont tenus d'assurer des charges d'enseignement et de recherche, dont le temps de travail de référence est réparti équitablement, en tenant compte du volume de travail lié aux activités de santé. Le décret exécutif, dans sa version modifiée, a ainsi énuméré un certain nombre d'aspects liés aux activités de cette catégorie d'enseignants, notamment le rythme d'avancement dans leur carrière (promotions), la formation, l'accès au détachement et les critères de nomination dans certains de postes, comme les responsables du suivi pédagogique et les chefs de service hospitalo-universitaires.

Dans le même contexte, le décret exécutif mentionne que les enseignants chercheurs hospitalo-universitaires "bénéficient de l'application de la législation et de la réglementation en vigueur en matière de droits d'auteur et de droits voisins pour les inventions, découvertes et autres résultats de recherche réalisés".

Pour ce qui est des enseignants chercheurs, le texte relève qu'ils "sont recrutés en qualité de stagiaires et sont astreints à l'accomplissement d'un stage probatoire d'une durée d'une année", ajoutant qu'ils sont également "astreints, durant cette période, avant leur titularisation, à suivre avec succès une formation visant l'approfondissement de leurs compétences et aptitudes personnelles et pédagogiques dont la durée, le contenu et les modalités d'organisation sont fixés par arrêté du ministre chargé de l'Enseignement supérieur". Il en est de même pour les chercheurs permanents qui assurent les activités de recherche scientifique et de développement technologique, dont le décret exécutif définit les modalités de promotion et les missions qui leur sont assignées ainsi que leurs classifications de leurs grades. Par ailleurs, le régime indemnitaire des trois catégories citées a été publié dans le même numéro du Journal officiel.

El Watan

SANTÉ-UNIVERSITÉ-RECHERCHE

Les décrets modifiant les statuts publiés

Les décrets exécutifs modifiant les statuts particuliers de l'enseignant-chercheur hospitalo-universitaire, de l'enseignant chercheur et du chercheur permanent ont été publiés au numéro 18 du *Journal officiel* du 13 mars. Concernant le décret exécutif modifiant et complétant le décret portant statut particulier de l'enseignant-chercheur hospitalo-universitaire, le texte stipule que cette catégorie d'enseignants est assujettie aux règles de l'éthique et de la déontologie de la profession universitaire et au règlement intérieur des établissements. Au titre de l'exercice de leurs missions d'enseignement, de formation et de recherche, les enseignants-chercheurs hospitalo-universitaires «jouissent des libertés académiques dans les limites du respect des valeurs universitaires et sans préjudice des constantes nationales, de l'ordre public, des règles de l'éthique et de la déontologie de la profession universitaire, conformément à la législation et à la réglementation en vigueur», stipule le texte. En ce sens, les enseignants-chercheurs hospitalo-universitaires sont tenus d'assurer des charges d'enseignement et de recherche, dont le temps de travail de référence est réparti équitablement, en tenant compte du volume de travail lié aux activités de santé.
Le décret exécutif, dans sa version modifiée, a ainsi énuméré un certain nombre d'aspects liés aux activités de cette catégorie d'enseignants, notamment le rythme d'avancement dans leur carrière (promotions), la formation, l'accès au détachement et les critères de nomination dans certains de postes, comme les responsables du suivi pédagogique et les chefs de service hospitalo-universitaires.
Dans le même contexte, le décret exécutif mentionne que les enseignants chercheurs hospitalo-universitaires «bénéficient de l'application de la législation et de la réglementation en vigueur en matière de droits d'auteur et de droits voisins pour les inventions, découvertes et autres résultats de recherche réalisés». Pour ce qui est des enseignants chercheurs, le texte relève qu'ils «sont recrutés en qualité de stagiaires et sont astreints à l'accomplissement d'un stage probatoire d'une durée d'une année», ajoutant qu'ils sont également «astreints, durant cette période, avant leur titularisation, à suivre avec succès une formation visant l'approfondissement de leurs compétences et aptitudes personnelles et pédagogiques dont la durée, le contenu et les modalités d'organisation sont fixés par arrêté du ministre chargé de l'Enseignement supérieur».
Il en est de même pour les chercheurs permanents qui assurent les activités de recherche scientifique et de développement technologique, dont le décret exécutif définit les modalités de promotion et les missions qui leur sont assignées ainsi que leurs classifications de leurs grades. Par ailleurs, le régime indemnitaire des trois catégories citées a été publié au même numéro du *Journal officiel*. **(APS)**

p5

Le Soir D'ALGERIE
www.lesoirdalgerie.com
Quotidien indépendant

PROMULGATION DU STATUT PARTICULIER ET DU RÉGIME INDEMNITAIRE

Satisfecit des enseignants chercheurs hospitalo-universitaires

Le nouveau statut particulier et le régime indemnitaire de l'enseignant chercheur hospitalo-universitaire sont désormais publiés au* Journal officiel. *Les nouvelles revalorisations salariales dans le régime indemnitaire sont à la hauteur des attentes de la corporation qui salue cette décision. Les hospitalo-universitaires, qui viennent d'être reconsidérés dans leur activité d'enseignement en matière de santé, attendent la promulgation du régime indemnitaire relatif au secteur de la santé et la réglementation de l'activité lucrative.

Salima Akkouche - Alger (Le Soir) - Le décret exécutif modifiant et complétant le décret exécutif du 3 mai 2008 portant statut particulier de l'enseignant chercheur hospitalo-universitaire a été publié. Le président du Syndicat des professeurs et chercheurs universitaires salut les nouvelles dispositions relatives à l'amendement du statut particulier de l'enseignant chercheur hospitalo-universitaire et la révision du régime indemnitaire. Selon le professeur Rachid Belhadj, ces nouvelles dispositions constituent un acquis pour la corporation. «Nos propositions ont été prises en considération à 99%. Il reste le régime indemnitaire lié au volet de la santé pour revaloriser la rétribution du maître-assistant qui est actuellement sous-payé avec une prime hospitalière mensuelle de 23 000 dinars», a déclaré le professeur Belhadj au *Soir d'Algérie*.

Le nouveau statut, souligne le président du Snechu, a créé un nouveau poste dans l'enseignement supérieur qui n'existait pas auparavant. «Avant, les seuls postes supérieurs qui existaient relevaient du secteur de la santé, ils viennent de rajouter un poste supérieur de responsable de suivi pédagogique dans les services hospitaliers et ainsi toutes les tâches que nous assurons à l'hôpital, les tâches de soins et de prévention, l'encadrement, sont considérées comme des tâches d'enseignement», a expliqué le professeur Belhadj. En termes de progression de carrière et de recrutement, ajoute ce professionnel, les nouveaux textes offrent la possibilité à un maître-assistant de comptabiliser son expérience dans la santé publique. «Notre politique, c'est que les jeunes maîtres-assistants puissent progresser dans leur carrière pour qu'ils soient bien rémunérés. Il nous reste deux dossiers maintenant, à savoir la revalorisation du régime indemnitaire lié au volet de la santé et l'autorisation des hospitalo-universitaires à exercer l'activité lucrative pour encourager les spécialistes à rester dans la santé publique car actuellement, nous gérons une situation très difficile des départs à l'étranger», a déclaré le professeur Belhadj.

Selon le nouveau décret, les enseignants chercheurs hospitalo-universitaires régis par les dispositions du présent statut particulier sont, en outre, assujettis aux règles de l'éthique et de la déontologie de la profession universitaire et au règlement intérieur des établissements. Ils sont assujettis, poursuit-on, à accomplir une mission de service public de santé au niveau des établissements et structures hospitalo-universitaires à travers l'enseignement, les activités de santé, contribuer à la mise en œuvre de la politique de santé et assurer la transmission des connaissances scientifiques.

Au titre de l'exercice de leurs missions d'enseignement, de formation et de recherche, les enseignants chercheurs hospitalo-universitaires jouissent des libertés académiques dans les limites du respect des valeurs universitaires et sans préjudice des constantes nationales, de l'ordre public, des règles de l'éthique et de la déontologie de la profession universitaire, conformément à la législation et à la réglementation en vigueur. Le décret exécutif qui définit les tâches des hospitalo-universitaires dans les différents grades et leur activité en matière de santé et d'enseignement et de recherche consacre également de nombreux avantages notamment dans la progression de carrière et d'échange entre établissements.

Dans le domaine de la santé, le maître-assistant hospitalo-universitaire est désormais autorisé à participer à des activités de santé dans le cadre du jumelage avec les établissements publics de santé des wilayas du Sud et des Hauts-Plateaux et d'assurer la formation continue des corps des personnels de la santé publique. L'article 17 stipule que l'expérience professionnelle acquise par l'enseignant chercheur hospitalo-universitaire dans les établissements publics de santé avant son recrutement en cette qualité est validée en pleine durée. La liste des postes supérieurs est élargie et en plus du chef de service hospitalo-universitaire, du chef d'unité hospitalo-universitaire, il y a eu création du responsable du suivi pédagogique au niveau du service hospitalo-universitaire. Ce dernier est nommé pour une durée de trois ans, renouvelable une fois, parmi les enseignants chercheurs hospitalo-universitaires, par arrêté du ministre chargé de l'Enseignement supérieur, sur proposition du doyen de la faculté et du chef de service hospitalo-universitaire, après avis du conseil scientifique de la faculté.

Une classification des grades a été également mise à jour du professeur au maître-assistant hospitalo-universitaire selon des subdivisions correspondant chacune à un indice minimal avec une bonification indiciaire des trois postes supérieurs. Lesquels bénéficient des indemnités de qualification scientifiques, selon les grades et les taux du traitement.

Cette indemnité est fixée selon les grades et varie entre 20% et 60% pour le professeur et le maître-assistant et entre 35 et 45% pour les maîtres de conférences B et A. Une prime de documentation est servie mensuellement pour les quatre grades et elle est de 25 000 dinars pour le professeur, soit une augmentation de 9000 dinars par rapport à 2010 et de 12 000 dinars pour le maître-assistant (une hausse de 4000 dinars). 20 500 dinars pour le maître de conférences (une hausse de 6500 dinars) et 16 500 dinars pour le maître de conférences B (une hausse de 4500 dinars). La prime de l'expérience professionnelle a connu une hausse entre 4 et 7%.

Par ailleurs, il est précisé que les professeurs hospitalo-universitaires admis à la retraite avant la date d'effet du présent décret, remplissant, pendant leurs activités, les conditions fixées à l'article 61 du décret exécutif n°08-129 du 27 rabie ethani 1429 correspondant au 3 mai 2008 portant statut particulier de l'enseignant chercheur hospitalo-universitaire, bénéficient de l'éméritat à titre honorifique, après avis de la commission nationale de l'éméritat en sciences médicales.

S. A.